

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9305

الاثنين، 17 نيسان/أبريل 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيد نينزيا/السيدة إيفستيغنيفا . . . . . (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

إكوادور . . . . . السيدة سانشيس إسكييردو

ألبانيا . . . . . السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيد أبو شهاب

البرازيل . . . . . السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا . . . . . السيد هاوري

الصين . . . . . السيد جانغ جون

غابون . . . . . السيدة كومبي ميسامبو

غانا . . . . . السيدة أويون - نتيري

فرنسا . . . . . السيد دو ريفيير

مالطة . . . . . السيدة فرايزر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة باربرا وودوارد

موزامبيق . . . . . السيد أفونسو

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة توماس - غرينفيلد

اليابان . . . . . السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-10737 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

**الرئيس (تكلم بالروسية):** وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

**السيد الخياري (تكلم بالإنكليزية):** أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا لوكالة الأنباء الرسمية التابعة لها، ما وصفته بأنه نوع جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات في 13 نيسان/أبريل. وقالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنها أجرت تجربة إطلاق القذيفة التسيارية، التي أطلقت عليها اسم هواسونغ-18، لتأكيد "أداء محركات الوقود الصلب عالية الدفع للقذائف المتعددة المراحل". وكانت هذه أول مرة تطلق فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية بعيدة المدى تعمل بالوقود الصلب. والقذائف التي تعمل بالوقود الصلبل تحتاج إلى التزود بالوقود قبل إطلاقها. وبالتالي يمكن إطلاقها بسرعة أكبر من القذائف التي تعمل بالوقود السائل. وهذا يعني أيضا أنه قد يكون من الصعب اكتشاف الاستعدادات لعملية الإطلاق في الوقت المناسب.

ويدين الأمين العام بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية أخرى بعيدة المدى. ويكرر الأمين العام دعوته لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف فوراً عن القيام بأي أعمال أخرى مزعومة للاستقرار والامتنال التام لالتزاماتها الدولية

بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستئناف الحوار المفوضي إلى تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

وقد حذرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واللجنة العسكرية المركزية، في 10 نيسان/أبريل، مما يسمى "التدابير المضادة" ردا على المناورات العسكرية في المنطقة. وفي وقت سابق اليوم، أصدر مشير الجيش الشعبي الكوري بيانا يعارض جلسة مجلس الأمن اليوم.

تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ خطتها الخمسية للتنمية العسكرية التي كشف عنها خلال المؤتمر الثامن للحزب في كانون الثاني/يناير 2021. ونصت تلك الخطة على تطوير قدرات محددة، ينطوي الكثير منها على مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها حققت إنجازات هامة في خطتها الخمسية، بما في ذلك منذ إحاطتنا السابقة، في 20 آذار/مارس (انظر S/PV.9292).

فعلى سبيل المثال، تضمنت الخطة تطوير قذيفة تسيارية جديدة عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب. وأفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حققت ذلك بعملية الإطلاق التي نفذتها في 13 نيسان/أبريل. ونصت تلك الخطة أيضا على تطوير قذائف حربية متعددة الرؤوس وأسلحة نووية تكتيكية وسائل استطلاعي عسكري ومنظومات جوية جديدة بدون طيار ورأس حربي انسيابي تفوق سرعته سرعة الصوت.

وقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تماشيا مع خطتها الخمسية، بزيادة أنشطتها لإطلاق القذائف بشكل كبير في عامي 2022 و 2023، بما في ذلك تنفيذ أكثر من 80 عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ووصفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليات الإطلاق هذه بأنها تضم منظومات لها أدوار في مجال الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يسمى بالأسلحة النووية

الكوريتين منذ 7 نيسان/أبريل. وسيكون من الأهمية بمكان تجنب التصعيد غير المقصود.

ثالثاً، سيساعد الحد من الخطاب التصادمي في خفض التوترات السياسية وإيجاد حيز لاستكشاف السبل الدبلوماسية.

وعلى نحو منفصل، أود أن أبرز مرة أخرى شواغلنا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية الاحتياجات الطبية وغيرها من الاحتياجات الأساسية للفئات السكانية الضعيفة. ورحبنا بعودة دبلوماسيين من إحدى الدول الأعضاء إلى بيونغ يانغ في 27 آذار/مارس. ونكرر دعوتنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسماح للموظفين الدوليين، بمن فيهم المنسق المقيم، بدخول البلد دون عوائق والسماح بدخول الإمدادات الإنسانية بغية ضمان الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أن وحدة مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أساسية لتخفيف حدة التوترات والتغلب على المأزق الدبلوماسي. وتقع المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين على عاتق المجلس، والأمانة العامة شريكته في هذا الجهد. وما زلنا على اتصال وثيق بجميع الأطراف الرئيسية، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونحن على استعداد لاغتنام الفرص كلما كانت الظروف مواتية لإحداث تغيير. ونقوم وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، بزيارة إلى شمال شرق آسيا في الوقت الذي نتكلم فيه. والمساعد الحميدة التي يبذلها الأمين العام وصلاحياتنا في الدعوة إلى عقد اجتماعات متاحتان دائماً.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

"التكتيكية". ومعظم المنظومات التي اختبرتها قادرة على ضرب بلدان في الجوار المباشر. والمنظومات التي اختبرتها في 13 نيسان/أبريل و 16 آذار/مارس و 18 شباط/فبراير، وكذلك في مناسبتين أخريين في العام الماضي، قادرة على الوصول إلى معظم أركان الأرض.

ولم تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إخطارات تتعلق بسلامة المجال الجوي أو البحري فيما يتعلق بأي من عمليات الإطلاق هذه. وعلى الرغم من ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلاف ذلك، فإن عمليات الإطلاق غير المعلن عنها تمثل خطراً جسيماً على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية.

ويجب أن تكون قضايا السلام والأمن الرئيسية، مثل قضية شبه الجزيرة الكورية، مجالاً للتعاون. ونرحب بالتزام مجلس الأمن، على النحو المعرب عنه في القرار 2397 (2017)، بالتوصل إلى حل سلمي وشامل ودبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية، فضلاً عن الأهمية التي يوليها المجلس للعمل على تخفيف حدة التوترات. فالدبلوماسية، وليس العزلة، هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. إن الافتقار إلى الوحدة والعمل في مجلس الأمن لا يفيد كثيراً في إبطاء المسار السلبي في شبه الجزيرة الكورية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مقيدة، والأطراف الأخرى مضطرة إلى التركيز على الردع العسكري. وبينما ينظر المجلس في خياراته، هناك عدة خطوات عملية يمكن أن تخفف من حدة التوترات وتعكس اتجاه الدينامية الخطيرة، وتهيئ المجال لاستكشاف السبل الدبلوماسية.

أولاً، يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ خطوات فورية لاستئناف الحوار المؤدي إلى تحقيق سلام مستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. ويمكن أن يشمل ذلك الامتناع عن القيام بعمليات إطلاق أخرى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية أو تجارب نووية.

ثانياً، ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعيد فتح قنوات الاتصال، بما في ذلك القنوات بين الأجهزة العسكرية. فهي لا تستجيب للمكالمات الروتينية اليومية عبر خطوط الاتصالات بين

ويواصل عضوا المجلس المسؤولان عن هذا النقاعس أيضا الدفاع عن سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهما يحاولان مرارا وتكرارا المساواة على نحو زائف بين عمليات الإطلاق غير القانونية للقذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدريبات العسكرية المشتركة المشروعة والدفاعية والمعلنة مسبقا بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. ولكن مراجعة بسيطة للحقائق تدحض هذه الرواية. وعلاوة على كل ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت قد أطلقت بالفعل 31 قذيفة تسيارية، بما في ذلك ست قذائف تسيارية عابرة للقارات، قبل استئناف الولايات المتحدة وجمهورية كوريا للتدريبات الواسعة النطاق في آب/أغسطس 2022. كما أن جهودها لإعادة بناء موقع تجاربها النووية جارية على قدم وساق. وأود أن أقول بوضوح: إن جهودنا المشروعة للدفاع ضد التصرفات التصعيدية المتكررة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تبرر بأي حال من الأحوال سلوكها غير القانوني.

وعلاوة على ذلك، وضعت قيادة الأمم المتحدة بروتوكولات للإخطار بالتدريبات العسكرية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا للتخفيف من خطر سوء التفسير أو سوء التقدير. ويتناقض ذلك النهج لتناقضا صارخا مع عمليات إطلاق القذائف التسيارية المتهورة وغير المعلنة وغير القانونية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأكد جميع أعضاء المجلس من جديد هذا التهديد باتخاذهم للقرار 2680 (2023) بالإجماع في آذار/مارس، وهو القرار الذي جدد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). كما أن تجارب القذائف التسيارية البعيدة المدى مثل تلك التي أجريت في الأسبوع الماضي لا تهدد المنطقة فحسب، بل العالم بأسره. وهذه ليست مسألة تخص طرفين. إنه تهديد لكل واحد منا. وأود اليوم أيضا أن أسلط الضوء على بعض الأنشطة المدرة للدخل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وهي أنشطة يُضطلع بها على الصعيد العالمي لتمويل برنامجها للأسلحة غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، نعلم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضالعة

ها نحن مرة أخرى، نجد أنفسنا في جلسة استثنائية طارئة لمجلس الأمن بعد إطلاق بيونغ يانغ قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات. وإذا بدأنا نشعر كما لو أننا هنا كل شهر تقريبا، فذلك لأننا كذلك. وقبل شهر تقريبا (انظر S/PV.9287)، اجتمعنا بعد أن أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات للمرة الثانية منذ بداية عام 2023. واليوم، نجتمع بعد ثالث عملية إطلاق لها من هذا القبيل هذا العام، والتي تضاف إلى 14 عملية إطلاق أخرى لقذائف تسيارية. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات في 13 نيسان/أبريل. ومرة أخرى، أطلقت بيونغ يانغ قذيفة من دون سابق إنذار، معرضة المدنيين والطيران المدني وحركة الملاحة البحرية للخطر. وفي الأسبوع الماضي، زعمت وسائل إعلامها الحكومية أن قذيفتها التسيارية العابرة للقارات الجديدة التي تعمل بالوقود الصلب "تعزز فعالية موقفها تحسبا لهجوم نووي مضاد" وتجعل استراتيجيتها العسكرية الهجومية أكثر قابلية للتحقيق. ويبرهن ذلك الخطاب العدواني على استمرار انكباب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تعزيز برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

وفي السنوات الماضية، لم يكن هناك مجال للشك فيما إذا كان ينبغي للمجلس أن يرد أو سيرد على انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وكان هناك وقت تكاتف فيه جميع أعضاء المجلس لتوضيح أنه لا يوجد أي مبرر لناشري الأسلحة وبرامجهم غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وتعتقد الولايات المتحدة أن المجلس يتحمل مسؤولية أن يبعث مرة أخرى برسالة قوية موحدة من هذا القبيل. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يبذل كل ما في وسعه لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من القيام في المستقبل بعمليات إطلاق غير قانونية للقذائف التسيارية أو إجراء تجربة نووية سابعة. ولكننا لا نزال نشعر بإحباط عميق، وكذلك العديد من الدول الأعضاء الأخرى كما أعرف، بسبب استمرار النقاعس وهو ببساطة غير مقبول تماما ويقوض مصداقية المجلس والنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية برمته.

هناك ما يدعوه إلى التوقف. ومن الواضح للجميع أنه لن يتوقف. إذ إنه يواصل تحدي المجتمع الدولي، متجاهلاً قرارات مجلس الأمن وماضيا قدما في سياساته التصعيدية الخطيرة.

قبل بضعة أيام، فعل نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى ما كان يفعله بانتظام خلال الأشهر الـ 15 الماضية. وللمرة الخامسة عشرة هذا العام وحده، اختبر أنواعا جديدة من الأسلحة أكثر حداثة وأكثر قدرة على الحركة ويصعب اكتشافها، ورفع مستوى استفزازاته وتهديداته إلى درجة أعلى. إننا نشجب بشدة هذه السياسات والأعمال المتهورة. ونكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تتوقف عن ذلك. ولكن هذا لا يكفي - بل إنه في الواقع يؤدي إلى نتائج عكسية، لأن مجلس الأمن، من خلال تقاعسه، قد نقل بطريقة ما إلى دعاة الحرب في كوريا الشمالية رسالة مفادها أن أفعالهم ليس لها عواقب. لا يمكننا ولا يجب أن نصبح مجرد مترجمين.

وإن كان المجلس لم يتوقف عن النظر في مسائل السلام والأمن، فإن تجاوزات نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تتسم بالتحدي تتطلب ردا قويا وموحدا. وإذا أعطى المجلس أي معنى لكلمة المنع، فعليه أن يتصرف الآن، قبل فوات الأوان، بغية الحيلولة دون حدوث الأسوأ. وإن لم يكن قد قرر جعل سلوك كوريا الشمالية نموذجا للتجاوزات الخطيرة من جانب الآخرين، فعليه أن يقنع نظام بيونغ يانغ على الفور بأن استفزازاته استمرت لفترة أطول مما ينبغي. وعلينا أن نؤكد لجميع البلدان المجاورة، بما فيها شعبا اليابان وجمهورية كوريا، أن المجلس يأخذ التهديد الذي يشكله النظام مأخذ الجد وأنه مصمم وملزم بالرد الفوري والمناسب. ويجب ألا يفعل ذلك بالصمت، من خلال العجز، وبالتسامح مع ما لا يغتفر أو بتجاهل ما لا يمكن تبريره، بل باستخدام ما لديه من أدوات.

إن وجود المزيد من الأسلحة لن يجعل البلد أفضل أو أكثر تقدما - بل على العكس من ذلك، فإن النظام، بضخه كمية جنونية من موارده الضئيلة، بما في ذلك الموارد التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة، في برنامجه لأسلحة الدمار الشامل، يلحق المزيد من

في عمليات سطو إلكتروني خبيثة وأنشطة مالية غير مشروعة أخرى. ووفقا لتقارير فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718، حاولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سرقة ما يصل إلى بليون دولار بين عامي 2015 و 2019 باستخدام الوسائل الإلكترونية. ووفقا لتقديرات القطاع الخاص، سرقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما يصل إلى 1,7 بليون دولار من العملات المشفرة في عام 2022 وحده. واستشهد الفريق بعشرات التحقيقات في حالات الجهات الفاعلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي استهدفت مؤسسات مالية ومنصات لتداول العملات المشفرة في جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وتسهم هذه الأنشطة إسهاما مباشرا في برامج البلد غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، بما في ذلك عملية الإطلاق التي جرت في 13 نيسان/أبريل. وبدلا من أن تستخدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأموال لإطعام شعبها، فإنها تستخدمها لتأجيج عدم الاستقرار. وتواصل تفضيل الذخيرة على التغذية.

لقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نواياها. وحين الوقت الآن لكي يقوم مجلس الأمن بالشيء نفسه. وستواصل الولايات المتحدة السعي إلى إجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدخول في مفاوضات بحسن نية مع جميع أعضاء المجلس. ولكن إذا فشلنا في اتخاذ إجراء، أخشى أننا سنكون في جلسة مماثلة في المستقبل غير البعيد، ولن نقرب من هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. فلنعمل كل ما في وسعنا لتغيير المسار، ولنتكاتف مرة أخرى بشأن هذه المسألة الملحة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام

المساعد الخياري على إحاطته.

لقد حذرنا من هذه المسألة مرات عديدة من قبل، لذلك نحن لسنا مندهشين اليوم. وحذرنا من أننا إذا لم نفعل شيئا، وإذا بقينا صامتين وسكتنا بينما تنتهك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القانون الدولي وتهدد جيرانها من دون أن يطالها عقاب، فإن النظام سيخلص إلى أن المجلس منقسم وضعيف، وأصبح بلا أنياب وبلا أهمية، وبالتالي ليس

مستعدة للعمل مع جميع أعضاء المجلس لتوجيه تلك الرسالة الواضحة، فضلا عن بناء إطار لتجديد الحوار وتيسير المعونة. وندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ القرارات القائمة، التي وافق عليها المجلس بالإجماع بالكامل. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى قبول العروض المتكررة من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الرامية إلى إجراء حوار. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام المستدام في شبه الجزيرة.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أنا أيضا أشكر السيد خالد الخياري على إحاطته.

تم اقتراح ثلاث خطوات أولية - استئناف الحوار، وإعادة فتح خطوط الاتصال، والحد من خطاب المواجهة. ويؤسفني أيما أسف، كما ينبغي أن يكون الأمر بالنسبة لنا جميعا هنا، أننا جننا إلى هذه القاعة مرة أخرى لمناقشة مسألة كوريا الشمالية. منذ بداية العام، يجتمع مجلس الأمن كل شهر لمناقشة تطوير كوريا الشمالية غير القانوني للأسلحة النووية ووسائل إيصالها. هل ذلك لأن بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" هو جلسة شهرية مقرر؟ لا. هل هو كذلك لأنه أحد بنود جدول أعمال المجلس المفضلة للمجلس؟ بالطبع لا. هذا فقط لأن كوريا الشمالية استمرت في انتهاك قرارات المجلس، مما يشكل تهديدا للمنطقة وخارجها. وهذا ما لا نريد أن نراه. وهذا ما طالب المجلس مرارا بوقفه وهو ما ينبغي أن نتخذ إجراء بشأنه الآن.

تدين اليابان، بأشد العبارات الممكنة، أعمال كوريا الشمالية غير القانونية والمزعزعة للاستقرار، بما في ذلك إطلاق القذائف التسيارية مؤخرا في 13 نيسان/أبريل، الذي ادعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه قذيفة تسيارية عابرة للحدود تعمل بالوقود الصلب، وتحت مرة أخرى جميع أعضاء المجلس على إظهار التزامنا الجماعي بالوقوف بحزم ضد تلك الاستفزازات. فلننظر بوضوح إلى الواقع الذي ظللنا نواجهه طوال صمت المجلس وتقاعسه اللذين امتدا لفترة طويلة.

أولا، قامت كوريا الشمالية بعمليات إطلاق قذائف متكررة. وقد طورت باطراد أمدية وأنواع وطرائق متنوعة فيما يتعلق بالقذائف

الأذى بالسكان الذين يتضورون جوعا والمسجونين في نظام مصاب بجنون العظمة وأناني وغير متجاوب وله سجل كارثي من انتهاكات حقوق الإنسان التي أدت إلى أزمة إنسانية ضخمة ومستمرة. للأسف كان هذا خيار النظام، وهو يتحمل كل المسؤولية.

وبدلا من ذلك، إذا تعاونت كوريا الشمالية مع العالم، ووطورت اقتصادها وتجاريتها، وانفتحت على الاستثمارات وأوقفت سياساتها الاستفزازية، فإنها ستخرج من العزلة التي فرضتها على نفسها وتتضم إلى المجتمع الدولي مفعمة بالأمل لا بالخوف. وهي لا تحتاج إلى اختراع أي شيء. فكل ما تحتاج إليه هو مجرد النظر حولها لترى في ما فعله الآخرون. وسنواصل الدعوة إلى بذل جهود حقيقية لاستخدام الدبلوماسية الوقائية الجماعية للتصدي للتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكفالة أن يضع النظام حدا كاملا وشفافا وشاملا ولا رجعة فيه لبرامجه المتعلقة بأسلحة للدمار الشامل وبرامجه النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية.

**السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين المملكة المتحدة إطلاق ما أسمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للحدود في 13 نيسان/أبريل. يمثل هذا الإطلاق الأول لقذيفة تعمل بالوقود الصلب زيادة كبيرة في قدرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال القذائف التسيارية. إذ يمكن أن تصل هذه القذائف إلى كل نقطة تقريبا على كوكب الأرض. ولئن كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اختارت الحد من مسافة التحليق هذه المرة، فإن الأعمال المتهورة التي قامت بها أثارت القلق والفرع بين أفراد شعب اليابان، الذين تهددهم مباشرة. ويمكننا أن نتوقع زيادة ذلك التهديد ما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قادرة على مواصلة تطوير قدرات أسلحة الدمار الشامل.

وهذه الانتهاكات لقرارات المجلس أخطر من أن يتم تجاهلها. ينبغي أن نضع خلافاتنا جانبا وأن نوجه رسالة موحدة مفادها أن سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مقبول. والمملكة المتحدة



لقد حان الوقت لكي يفي مجلس الأمن بواجبه عن طريق توجيه رسالة قوية وموحدة. ويشكّل البيان الرئاسي المقترح خطوة إلى الأمام، ولئن كنا على استعداد لاتخاذ إجراءات أشد. فلننه تلك الحلقة السلبية من الفعل مقابل التقاعس بين كوريا الشمالية ومجلس الأمن.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على تقديمه إحاطة مهمة أخرى.

نجتمع اليوم بعد إطلاق قذيفة تسيرية أخرى عابرة للقارات - في انتهاك جديد للقرارات المتعددة التي اتخذها مجلس الأمن. وقد تأكد أن القذيفة المطلقة قذيفة تسيرية جديدة تعمل بالوقود الصلب. وهذا أمر يبعث على القلق الشديد. فهو يؤكد مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير وتحسين قدراتها في مجال القذائف التسيرية في تحد للمجلس.

وتذكّر مالطة بأن القرار 2397 (2017) اتخذته المجلس بالإجماع رداً على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيرية عابرة للقارات (انظر S/PV.8151) وتقرر حينها أننا سنتخذ إجراء لفرض مزيد من القيود على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا واجهنا عملية إطلاق واحدة أخرى. وبدلاً من ذلك، يقف مجلس الأمن، في مواجهة إطلاق 11 قذيفة تسيرية عابرة للقارات منذ بداية عام 2022، مكتوف الأيدي وغير قادر على الاستجابة لهذه التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها السلام والأمن الإقليميان والدوليان.

ويدفعنا هذا للتساؤل عن عدد انتهاكات قرارات مجلس الأمن التي يجب أن ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل أن يتمكن المجلس من إبداء موقفه؟

ويعيش المدنيون في جميع أنحاء المنطقة في خوف من عمليات الإطلاق هذه. ويتجلى ذلك في عملية الإطلاق الأخيرة التي فعلت إنذار السلامة للمدنيين للبحث عن مأوى. وقد خلق عدد من القذائف التسيرية التي أطلقت سابقاً فوق الأراضي اليابانية أو هبطت في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وتعرض عمليات الإطلاق هذه حركة النقل الجوي والبحري المدني لخطر شديد. فلا تسبقها أي تحذيرات.

ومنظومات الأسلحة الأخرى. ويشمل ذلك ما أعلنت أنه طائرة هجومية نووية بدون طيار تعمل تحت الماء، ويقال إنها تولد تسونامي ملوث بالإشعاع.

ثانياً، أعربت كوريا الشمالية علناً عن نيتها إنتاج رؤوس حربية نووية بكميات كبيرة.

ثالثاً، يقال إن كوريا الشمالية اختبرت الآن نوعاً جديداً من القذائف التسيرية العابرة للقارات يعمل بالوقود الصلب، وهو أحد أهداف التطوير في خطتها العسكرية الخمسية.

رابعاً، ما فتئت كوريا الشمالية تنتقد الأمين العام علناً وترهبه وتحاول إسكاته - ناهيك عن مجلس الأمن - لقيامه بعمله بشأن هذه المسألة. إن التهديد مستمر ومتزايد.

وأود أن أذكر زملائي بأن كوريا الشمالية كشفت عن خطتها العسكرية الخمسية في كانون الثاني/يناير 2021. وما نشهده الآن هو التنفيذ المطرد لبرامجها النووية وبرامج القذائف لديها التي ما دامت تسعى لتنفيذها، بما في ذلك تلك الخطّة. وهذا دليل واضح على أن الفكرة القائلة بوجود حلقة سلبية من الفعل ورد الفعل وبالتالي ينبغي أن يتمتع المجلس عن اتخاذ إجراء لتجنب استفزاز كوريا الشمالية، هي من المغالطات. فصمت المجلس لم يبطئ كوريا الشمالية على الإطلاق؛ بل إن البلد في الواقع قد سرع من وتيرة أنشطته ونوعها.

ويستفيد الكوريون الشماليون كامل الاستفادة من تقاعس المجلس. فهم ينتهكون بشكل متكرر وصارخ العديد من قرارات مجلس الأمن التي اتخذها بالإجماع. ويقوض رفض المجلس إنفاذ قراراته مصداقيته. إن العالم بأسره يراقب، وليست كوريا الشمالية وحدها، ليرى ما إذا كان بوسعنا في هذه القاعة أن نفي بالمسؤولية الجسيمة التي أوكلتها إلينا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، تدعو اليابان مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ كامل القرارات ذات الصلة وتحث كوريا الشمالية على أن تمتثل لها جميعاً على الفور وبشكل كامل وتشارك في المساعي الدبلوماسية وتقبل عروض الحوار المتكررة.

وتعود إلى الامتثال إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلا عن توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

ولا تزال مألطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية التي يواجهها سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فما فتئت المنظمات الإنسانية الدولية والموظفون الدوليون في الأمم المتحدة غير قادرين على الوصول إلى البلد وإجراء تقييم كامل للحالة الطبية والإنسانية وانعدام الأمن الغذائي فيه منذ عام 2019. ومع ذلك، فإن ما نعرفه أن حوالي 40 في المائة من الكوريين الشماليين كانوا في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية في عام 2019- ولا بد أن الرقم قد ازداد اليوم. وتواصل قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاهل هذه الاحتياجات الإنسانية الملحة وتمنع وصول المساعدات الإنسانية. وبدلاً من ذلك، فإنها تهدر مواردها على عمليات إطلاق القذائف التسيارية وبرامج الأسلحة غير القانونية والباهظة التكلفة. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتيح إمكانية وصول الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية من جديد حتى يتمكن سكانها من تلقي المساعدات التي يحتاجون إليها.

وبينما نسمع في كثير من الأحيان مواقف مختلفة بشأن هذا الملف، فإننا جميعاً في المجلس نتشاطر في النهاية هدف تحقيق السلام ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ويجب أن نعمل معاً لتجنب المزيد من التأخير.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد الخياري على إحاطته.

لقد دوت صفارات الإنذار مرة أخرى في جزيرة هوكايدو عقب إطلاق قذيفة تسيارية بعيدة المدى في 13 نيسان/أبريل. إن التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية على جيرانها حقيقي، بيد أننا ظللنا لأكثر من عام، فيما يتزايد عدد عمليات الإطلاق التي نواجهها، منقسمين وصامتين. وتدين فرنسا بشدة عملية الإطلاق الجديدة هذه، وأقولها بكل جدية: لا يمكن لمجلس الأمن أن يصبر على التقاعس.

ولا يمكن أن نسمح بأن يصبح ذلك جزءاً من حياتنا اليومية أو الحياة اليومية للناس - رجالاً ونساء وأطفالاً - الذين يعيشون في المنطقة.

إن السلوك المتهور والمثير للقلق البالغ لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين ويقوض الجهود العالمية لعدم الانتشار. فهي تنصرف في تجاهل صارخ لالتزاماتها الدولية وبالمبالاة تامة تجاه الشواغل التي أعرب عنها العديد من الدول الأعضاء. إن مدى القذائف العابرة للقارات لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجعلها قادرة على الوصول إلى جميع أجزاء العالم تقريباً. ولا نزال نشعر بالقلق أيضاً إزاء إمكانية إجراء تجربة سابعة للأسلحة النووية.

وتتقرن عمليات الإطلاق بالإعلان عن عقيدة جديدة تحدد الشروط التي يمكن فيها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستخدم الأسلحة النووية، بما في ذلك بشكل استباقي لغرض الوقاية. فقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن نواياها لزيادة ترسانتها من الأسلحة النووية بشكل كبير، بما في ذلك الأسلحة التبعوية، وإطلاق أول سائل عسكري لديها وتطوير منظومة أخرى للقذائف التسيارية العابرة للقارات. وقد رأينا الآن آخر تلك النوايا يؤتي ثماره.

ومرة أخرى، نتساءل، ما الذي يتطلبه الأمر لكي يتخذ المجلس إجراء؟ فلا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي فيما نقوض قراراتنا، على النحو المحدد في عدد من قرارات المجلس - ومصداقيتنا - بشكل مستمر ومتزايد.

وتؤيد مألطة التنفيذ الصارم للجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار الوفاء بواجبنا الجماعي ومسؤوليتنا عن الرد. ويجب أن يلتزم المجلس بقراراته ومسؤولياته ويتصرف الآن. ولهذا تؤيد مألطة البيان الرئاسي الذي اقترحتة الولايات المتحدة.

ويجب أن تشارك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حوار هادف من أجل نزع السلاح النووي وتنقيذ بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ويتعين عليها أن تتخلى تماماً وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية



للقلق على التسارع الكبير في برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية، مما يدل على تصميم النظام على تحقيق التكامل والجاهزية العملية لترسانته من منظومات إيصال الأسلحة النووية على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي.

ونشعر بقلق بالغ إزاء هذه الحالة غير المقبولة ونشجب بشدة أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونلاحظ أن فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) قد أشار، في تقريره النهائي الصادر في شباط/فبراير إلى هذا الخطر عندما ذكر ما يلي:

”تم تأكيد وتطوير [الاتجاهات الرئيسية التي سبق تحديدها في برنامج القذائف التسيارية]، بما في ذلك تحسين القيادة والتحكم للقوات الاستراتيجية، وتحقيق المستوى الأمثل من الجاهزية العملية لمنظومات القذائف التي تعمل بالوقود الداسر الصلب والسائل مع زيادة التنوع والقدرة على الحركة والمرونة، والتحسين المستمر في كفاءة المحركات الخاصة بالقذائف التسيارية العابرة للقارات التي تعمل بالوقود الداسر السائل والصلب“.

إن عناد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاستخفاف بقرارات المجلس المتعددة وخرق التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يعرض أمن المنطقة وأمن المجتمع الدولي للخطر. ولذلك، من المهم أن يتكلم المجلس بصوت موحد، مؤكداً أنه لا يمكن التغاضي عن هذه الأعمال. (S/2023/171، الفقرة 23).

ويعني استمرار برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية ومنظومات إيصال القذائف أنه ينبغي للمجلس أن يعيد النظر في نهجه لمعالجة هذا الشاغل من خلال إجراء مناقشة صادقة لكيفية المضي قدماً في اتخاذ مزيد من الإجراءات. وبينما نفعل ذلك، يجب أن نحدد التزامنا بأهدافنا المشتركة لإحراز تقدم ملموس في تعزيز السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

إن إطلاق هذه القذيفة الجديدة التي تعمل بالوقود الصلب يدل على استمرار تقدم برنامج كوريا الشمالية. فهذا النوع من القذائف التسيارية أسرع في الإطلاق وأسهل في النشر ويصعب تحديد موقعه. ويشكل هذا مصدر قلق خاص في ضوء التصعيد الذي شهدته الأسابيع الأخيرة. وبينما تستعد بيونغ يانغ، على حد تعبيرها، لـ ”حرب حقيقية“ وتهدد بتحويل المحيط الهادئ إلى ”ميدان للرمية“، أعلنت كوريا الشمالية نفسها قوة نووية ”لا رجعة فيها“.

ودعوني أقولها مرة أخرى: إن فرنسا لن تستكين لفكرة أن تصبح كوريا الشمالية دولة حائزة للأسلحة النووية. وهذا موقف ما فتئ مجلس الأمن يؤكد بالإجماع. ويعني عدم القيام بأي شيء أو التراخي مع كوريا الشمالية التقليل من شأن الانتشار النووي. وهو بمثابة قبول بتضاعف أزمات الانتشار في المستقبل في أماكن أخرى من العالم. وأخيراً، يعني تقبل التحدي المباشر لسلطة قرارات مجلس الأمن. ومن أجل وقف التصعيد، يجب تطبيق جميع الجزاءات الدولية المعتمدة بالإجماع بشكل كامل، ومعارضة جميع أشكال التحايل، لا سيما في المجال السيبراني.

وفي مواجهة هذه الاستفزازات، تكون الأولوية لاستئناف الحوار دون شروط مسبقة. وقد قدمت مقترحات في هذا الصدد، والأمر متروك لسلطات كوريا الشمالية للنظر فيها، ولدول المنطقة لتشجيعها. وهدفنا لم يتغير: نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب أن يكون هذا المجلس قدوة. ويجب أن يكفل احترام قراراته. ونحن بحاجة إلى استجابة موحدة وحازمة، وبسرعة، من المجتمع الدولي. ولن تدخر فرنسا جهداً لتحقيق ذلك.

**السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته للمجلس وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا.

إن التجربة التي أجريت يوم الخميس الماضي لإطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب، وهي أولى تجربة من نوعها تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تأكيد آخر مثير

الأساسية. إن قضية شبه الجزيرة إرث من الحرب الباردة يلقي بظلاله منذ عقود. وهي في جوهرها مسألة أمنية. ومنذ الهدنة في شبه الجزيرة الكورية، لم تتحقق بعد آلية للسلام وتواجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدات أمنية هائلة وضغوطا تتعلق ببقائها. وعلى مدى عقود، لم تلق شواغلها المشروعة ما تستحقه من اهتمام واستجابة. وفي الآونة الأخيرة، ما فتئت الولايات المتحدة تجري مناورات عسكرية متكررة على أطراف شبه الجزيرة وتنتشر أسلحة استراتيجية مثل حاملات الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية وقاذفات القنابل من طراز B-52، مما زاد كثيرا من شعور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بانعدام الأمن. وهذا هو الدافع الرئيسي للتوترات الحالية في شبه الجزيرة.

وفي مواجهة الجولة الجديدة من التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية، تدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس ومعالجة الأسباب الجذرية ومواصلة السير على الطريق المؤدي إلى حل سياسي، وهو هدفنا الرئيسي، والعمل معا لتحقيق نزع السلاح النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، لا بد من إظهار الإرادة الطيبة وحسن النية تجاه بعضنا بعضا. لقد وصلت قضية شبه الجزيرة إلى لحظة مفصلية عدة مرات في الماضي. ففي عام 1994، وقعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة إطارا متقفا عليه بشأن المسألة النووية. وفي عام 2005، أصدرت المحادثات السادسة الأطراف بياناً مشتركاً في 19 أيلول/سبتمبر. وفي عامي 2018 و 2019، اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات غير مسبقة لنزع السلاح النووي. واجتمع زعيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وتوصلا إلى توافق هام في الآراء بشأن تحسين العلاقات الثنائية وإنشاء آلية للسلام في شبه الجزيرة وإخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية. بيد أنه بسبب التخبط في سياسة الولايات المتحدة وعدم استجابتها وفقا لمبدأ القيام بعمل مقابل آخر وعودتها إلى الممارسة القديمة المتمثلة في فرض الجزاءات والضغط، أهدرت فرص حل مسألة شبه الجزيرة الكورية مرارا وتكرارا. وأصبحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

إننا نلاحظ المصالح المختلفة القائمة فيما يتعلق بكيفية تسوية الحالة في شبه الجزيرة الكورية، ولكننا نلاحظ أيضا أن هناك شاعلا مشتركا يتعلق بكفالة ألا تصبح شبه الجزيرة مسلحة نوويا. ولذلك، نحث على اتباع نهج مبدئي وعملي يقوم على الدبلوماسية والحوار وبناء الثقة من أجل التهيئة التدريجية للظروف التي تسمح بالتعاون البناء لحل مسألة برنامج الأسلحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

في الختام، نحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير لتهدئة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إطلاق المزيد من القذائف التسيارية والامتناع لمطالب مجلس الأمن القائمة. ويتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتعاون مع المجتمع الدولي من أجل القضاء التام الذي لا رجعة فيه على قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك قدراتها على تخصيب اليورانيوم ومعالجة البلوتونيوم، امتثالا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار فضلا عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا، نأمل أن يتسنى، من خلال الإجراءات التي تتخذها المنطقة وأصحاب المصلحة الدوليون الآخرون، إعادة توجيه جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو التنمية الاقتصادية ورفاه شعبها.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

في الوقت الراهن، لا تزال التوترات قائمة في شبه الجزيرة الكورية، مع تصاعد المواجهات، الأمر الذي تعتبره الصين مقلقا للغاية. وقد سمعت بعض الزملاء الأعضاء الذين تكلموا قبلي يدينون بلدانا أخرى بعبارات قاسية، كما لو أن حالة شبه الجزيرة، التي وصلت إلى هذه المرحلة اليوم، تتعلق تماما بالآخرين ولا علاقة لها البتة بهم أنفسهم. وكما يقول المثل الصيني القديم، إذا زرعت بذور البطيخ، فهذا هو ما ستجنيه، البطيخ وليس الفاصوليا.

لا يكفي مجرد النظر إلى كيف تبدو المسألة في هذه اللحظة. فمن الأهم أن نرى كيف وصلت إلى هذه المرحلة ومعرفة دوافعها

إلى زيادة شدة العداء، بل وسيؤدي إلى نتيجة نهائية لا يرغب أي من الأطراف في رؤيتها. وأود أيضا أن أؤكد أن قرارات مجلس الأمن لا تشمل الجزاءات فحسب، بل تتضمن أيضا نصا بشأن استئناف الحوار وحل المسألة سياسيا، وهو ما لا ينبغي تجاهله بشكل انتقائي. ويمكن لمشروع القرار المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي اقترحت روسيا والصين على المجلس أن يضخ زخما في التسوية السياسية للمسألة في شبه الجزيرة الكورية. وفي مواجهة الحالة المعقدة الراهنة، ينبغي لجميع الأطراف أن تنظر بشكل إيجابي في مشروع قرارنا المقترح.

وفي البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة في وقت سابق، تمت الإشارة إلى قيادة الأمم المتحدة. وكما هو معروف للجميع، كانت قيادة الأمم المتحدة نتاجا للحرب الباردة وعفا عليها الزمن منذ فترة طويلة. ولم تعترف الصين قط بما يسمى قيادة الأمم المتحدة.

**السيد هاورى (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** نتقدم بالشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

يجتمع المجلس بسبب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسليحية جديدة عابرة للقارات. وتدين سويسرا إطلاق نموذج جديد، يُفترض أنه يعمل بنظام دفع يستخدم الوقود الصلب. وهكذا، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطور منظومات إيصال نووية متزايدة الخطورة ومتعددة، تشكل، إلى جانب برنامجها النووي، تهديدا للمجتمع الدولي بأسره. ويساور سويسرا القلق إزاء تزايد وتيرة تجارب القذائف، التي تفاقم التوترات وتزيد من سوء الحالة الأمنية. وتذكر بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. ويجب أن نعزز جهودنا من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح والإبقاء على المحرمات النووية. وشهرا بعد شهر، تصبح مناقشاتنا أكثر تشابها، مع استمرار تطور البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، تظل هذه الجلسات ومناقشاتنا حاسمة، حيث لا يمكن للمجلس أن يتجاهل واجباته ومسؤولياته. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة تحديات.

أولا، تشكل عمليات الإطلاق هذه انتهاكا لقرارات مجلس الأمن الملزمة قانونا وبالتالي للقانون الدولي. ولذلك، من واجبنا الجماعي

أكثر ارتيابا بالولايات المتحدة ووصل الحوار إلى طريق مسدود تماما. وينبغي للطرفين أن يفكرا مليا في الدروس المستفادة من الماضي وأن يدركا أن إظهار حسن النية أمر حيوي لبناء الثقة المتبادلة وتهيئة الظروف اللازمة لمحادثات السلام. وينبغي للولايات المتحدة، على وجه الخصوص، أن تنظر مباشرة إلى جوهر المسألة وأن تعتمد موقفا مسؤولا وأن تتخذ إجراءات مجدية وعملية وملموسة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى العودة إلى المسار الصحيح، أي إعادة إطلاق الحوار. إن أمن جميع البلدان لا يتجزأ، والعالم بحاجة إلى الأمن المشترك. ولا ينبغي لأي بلد أن يسعى إلى تحقيق الأمن المطلق على حساب أمن البلدان الأخرى. وهذا له آثار مهمة على حل قضية شبه الجزيرة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تضع نفسها مكان بعضها بعضا وأن يعترف كل منها بالشواغل المشروعة لأحدها الآخر وأن تحد من الاستنزافات والمواجهات وممارسة الضغط وأن تهئي الظروف المواتية التي يمكن من خلالها استئناف حوار هادف. وتتاصر الصين منذ أمد بعيد نهج المسار المزدوج ومبدأ المضي قدما على مراحل بخطوات متزامنة. ونشدد على أن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإنشاء آلية للسلام في شبه الجزيرة أمران لا غنى عنهما. وكان لهذه المقترحات دور هام في تغيير الوضع في شبه الجزيرة في الماضي وستظل نبراسا لأي جهد لتسوية القضية بصورة نهائية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تواصل العمل في هذا الاتجاه.

ثالثا، نحن بحاجة إلى الوقوف على النهج الصحيح وتعديله، حتى يتمكن مجلس الأمن من أداء دوره على النحو الواجب. وأي إجراء يتخذه المجلس ينبغي أن يستهدف أولا وقبل كل شيء تخفيف حدة الحالة في شبه الجزيرة وتعزيز استقرارها وأمنها على المدى الطويل. وينبغي ألا يتخلى المجلس عن نهجه المنصف، ناهيك عن أن يصبح أداة لفرض الجزاءات والضغط لاستبعاد الخيارات الأخرى أو لخدمة الاستراتيجيات الجيوسياسية لبعض البلدان. أما فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي للمجلس أن يبدي بها رأيه، فإن جوهر الأمر هنا هو النظر فيما يمكن أن يحققه. وإذا كان الغرض من النتيجة أو المخرجات هو مجرد إطلاق إدانة من جانب واحد لطرف واحد، فلن يؤدي ذلك إلا

الأعضاء على السعي إلى إيجاد توافق في الآراء في ضوء مخرجات المجلس. وستدعم سويسرا جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الوحدة.

**السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الدقيقة والزاهرة بالمعلومات. وأرحب بوفد جمهورية كوريا في هذه الجلسة.

تدين البرازيل مرة أخرى، وبأشد العبارات، إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات في 13 نيسان/أبريل. فقد انتهكت عملية الإطلاق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعرضت السلامة البحرية والجوية للخطر وعرضت السكان المجاورين للخطر، مما أدى إلى إصدار أمر بالإجلاء في هوكايدو باليابان.

غير أنه، وبخلاف هذه المخاطر، التي أصبحت للأسف شائعة في هذا الملف، فإن عملية الإطلاق يوم الخميس تمثل تطورا خطيرا في برنامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي قدراتها النووية. فقد تمكنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الانتقال من قذيفة تسيارية عابرة قارات تعمل بالوقود السائل إلى قذيفة تسيارية عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب في غضون ست سنوات فقط. وست سنوات ذات مغزى. فهذا هو الوقت الذي مضى منذ جولتنا الأخيرة من جزاءات مجلس الأمن، وهي أقصى وأوسع جولة جزاءات حتى الآن، والتي ربما جعلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ذلك الوقت الدولة الأكثر تعرضا للجزاءات في العالم.

وتوضح عملية الإطلاق في 13 نيسان/أبريل حقيقة أن الجزاءات وحدها لم تكن، ولا يمكن أن تكون، الحل لهذا الملف. والجولة العاشرة المحتملة من الجزاءات، مهما كانت قسوتها، لن تؤدي في حد ذاتها إلى وقف البرامج النووية وبرامج القذائف. لقد أظهرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرارا وتكرارا أنها مستعدة لمواصلة العمل في ظل أقصى الجزاءات المفروضة على الإطلاق وقادرة على ذلك، بغية الاستمرار في متابعة ما تعتبره، عن صواب أو خطأ، مسألة وجودية.

وعندما نقول إن المجلس يجب أن يفعل المزيد، فإننا لا نعني أنه يجب على المجلس أن يفعل المزيد من الشيء نفسه. فالمزيد من

أن ندين تجارب القذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتؤكد سويسرا من جديد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملزمة بتنفيذ التزاماتها بموجب قرارات المجلس واتخاذ خطوات ملموسة للتخلي عن أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية وبرامجها ذات الصلة بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك جميع الدول الأخرى المدرجة في المرفق 2، إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونذكر بأنه بينما تنطبق الالتزامات بموجب القرارات في المقام الأول على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تنطبق على جميع الدول، المطلوب منها تنفيذ جزاءات مجلس الأمن تنفيذا فعالا.

ثانيا، تشدد سويسرا على أهمية جهود المجلس لضمان أن تظل المساعدة الإنسانية ممكنة وألا تتأثر سلبا بالجزاءات. ووحدة المجلس التي سمحت باتخاذ القرار 2664 (2022) دليل على هدفنا المشترك في ذلك الصدد. إن القيود الصارمة التي فرضتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالجائحة تعرقل بشدة المساعدات الإنسانية الدولية. ونأمل أن يتم رفعها، حتى يمكن استئناف المساعدات الإنسانية بسرعة. ويجب عدم نسيان احتياجات شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويجب احترام حقوق الإنسان الخاصة به. إن تطوير البرامج النووية والعسكرية ليس ممكنا إلا على حساب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر.

ثالثا، إن للمجلس والأمم المتحدة ككل دورا هاما يؤديه في تشجيع الحوار وخفض التصعيد والبحث عن حلول دبلوماسية. وهناك استعداد لإجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعمه. ونرحب بدعوة الأمين العام إلى بذل المساعي الحميدة ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المشاركة بشكل بناء في الحوار مع المجلس ومنظومة الأمم المتحدة.

وبغية إيجاد حل سياسي، يجب على المجلس أن يخرج عن صمته. وينبغي أن تستند الدعوة إلى الحوار إلى موقف موحد. ونشجع جميع

ويكرر بلدي دعوته إلى إجراء مفاوضات، وهي السبيل الوحيد الموثوق به للخروج من المأزق. ولا بد من عمل كل شيء لتشجيع الأطراف على التعاون في سياق حوار جاد وغير مشروط يرمي إلى إيجاد حل دائم من خلال الآليات القائمة.

وندعو الأطراف إلى إظهار نفس المستوى من الالتزام الذي أدى إلى اتفاق عام 2017 من أجل عكس الاتجاه الحالي، الذي يغلب عليه تصعيد القوة العسكرية. إن بلدي لا يؤمن بدبلوماسية القذائف ولن يقبلها أبداً. ويجب على المجلس أن يقف صفاً واحداً في مواجهة أي احتمال لأن تبدو التهديدات النووية أمراً عادياً. ولا بد أن نجد على وجه الاستعجال حلولاً دائمة قابلة للتطبيق وقائمة على توافق الآراء تهدف إلى وقف التصعيد وتهدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. فلشعوب تلك المنطقة الحق في الأمن، ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل تطلعاتها المشروعة.

**السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا للأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الثاقبة. وأنوه بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا جلسة اليوم.

تود موزامبيق أن تعرب عن قلقها العميق إزاء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيرارية عابرة للقارات مرة أخرى. إنها خطوة محزنة في تصعيد التوترات وتدهور الحالة في شبه الجزيرة الكورية. ويمثل إطلاق قذيفة تسيرارية عابرة للقارات عاملاً يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن، ليس في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل أيضاً في العالم بأسره.

إن السلام منفعة عالمية ويؤثر على البشرية جمعاء. ونحن في موزامبيق نعرف أنفسنا بوصفنا بلداً محباً للسلام ومدافعاً قوياً عن التعايش في وئام بين الشعوب والدول. وفي ذلك الصدد، يساورنا قلق عميق إزاء انتشار الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها في أي مكان على هذا الكوكب. ونكرر في هذا الصدد دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن الإسهام في تصعيد التوترات والامتناع لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، بما في ذلك القرار 2270 (2016).

نفس الشيء لم ينجح. ومن الواضح لنا أن النهج الشامل ضروري في هذا الملف. ونكرر تأكيد موقفنا بأن الجزاءات يمكن أن تكون مشروعة وفعالة عندما يتم الاتفاق عليها على نحو متعدد الأطراف، وتكون محددة الأهداف استراتيجياً، ومصممة بحيث يكون لها أدنى أثر على السكان المدنيين. وحتى في تلك الحالة، فهي يجب أن تكون جزءاً من حزمة واسعة تشمل عملية سياسية يمكن أن تخفف من حدة التوترات وتمضي قدماً نحو حل شامل للملف.

وفي آخر جلسة عقدناها بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9287)، طرحت البرازيل وآخرون سلسلة من الأفكار العملية لتيسير التعامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واقترحنا أن يستخدم المجلس على نحو أفضل أدواته المنصوص عليها في الفصل السادس لتعزيز التعامل، وإنشاء العمليات، والتوصية بتدابير التكيف، والعمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد واصلنا استكشاف دور أكبر للأمم المتحدة في تيسير الاتصالات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتشجعنا بعض ردود الفعل التي تلقيناها. وسنواصل الاضطلاع بدور بناء في تحديد كيف يمكننا المساعدة في وضع عملية يمكن أن تخفف من حدة التوترات وتوقف دورة الفعل ورد الفعل الحالية. وتظل المشاركة، وليس العزلة، أفضل طريق نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في أن تكون شبه الجزيرة الكورية مستقرة وسلمية وخالية من الأسلحة النووية.

**السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته وأرحب بالممثل الدائم لجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

في يوم الخميس الماضي، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرارية جديدة فوق شبه الجزيرة الكورية، مشعلة التوترات من جديد بين الأطراف. ومرة أخرى، يدين بلدي ذلك الإطلاق للقذيفة ويدعو إلى ضبط النفس. إن مناخ التوتر الناجم عن زيادة عدد عمليات الإطلاق ربما يكون تداركه أمراً غير الممكن بالفعل. ويجب أن يتمكن مجلس الأمن من إيجاد حل لتلك الحالة.



عن تصميمه على اتخاذ تدابير جديدة مهمة رداً على أي عملية إطلاق من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقع على عاتق المجلس اليوم مسؤولية تنفيذ قراراته. فهذا الجهاز، الذي يرى أن إطلاق قذيفة تسيرية عابرة للقارات يشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين ويتطلب رداً فورياً، تقع على عاتقه أيضاً مسؤولية استخدام جميع الأدوات التي تحت تصرفه لتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنثال لأحكامه.

وعلاوة على ذلك، تؤيد إكودور الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي يسمح بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وندعو إلى مزيد من التعاون والحوار، على أساس حسن النية وامتثالاً للقانون الدولي، بغية تخفيف حدة التوترات في المنطقة.

في الختام، يكرر وفد بلدي دعوته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنثال الكامل لالتزاماتها، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ووضع حد لعمليات الإطلاق التي تجريها والتي تقوض الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته القيمة، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا في جلسة اليوم.

أولاً وقبل كل شيء، تدين دولة الإمارات العربية المتحدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرية عابرة للقارات في 13 نيسان/أبريل. فهذه هي العملية السابعة عشرة لإطلاق قذائف باليستية منذ بداية عام 2023. وقد أفادت وسائل الإعلام الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن هذه أول تجربة لقذيفة تسيرية عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب. ويشكل ذلك السلاح، الذي يمكن إطلاقه بسرعة أكبر من القذائف التي تعمل بالوقود السائل، تصعيداً واضحاً وخطيراً من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتهديداً للمنطقة والعالم.

ويجب أن يتصدى مجلس الأمن لسلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلا توجد مؤشرات على أن بيونغ يانغ تعتزم وقف التصعيد.

لقد قلنا مراراً وتكراراً، وهذا مكتوب، إن صون السلام والأمن في العالم هو السبب الرئيسي وراء إنشاء الأمم المتحدة. ولذلك، فإن جميع الدول تتحمل المسؤولية الكاملة عن الحفاظ على السلام والوئام والاستقرار في العالم. ولهذا السبب، نؤكد من جديد موقفنا بأن موزامبيق لا يمكن أن تقبل أعمالاً تشكل، بحكم طبيعتها، تهديدات خطيرة للسلام والأمن في أي مكان في العالم.

ويتعين على المجلس أن يتصدى لهذه الحالة الصعبة بطريقة جماعية وموحدة. إننا نؤمن بالجهود الملتزمة لإنفاذ الأجيال المقبلة من أسلحة الدمار الشامل حتى يصبح العالم مكاناً أكثر أماناً. ونشجع الدعوة إلى الحوار الدائم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية تخفيف حدة التوترات وكبح سباق التسلح النووي، مما يسهم في منع وقوع كارثة نووية.

وتدافع موزامبيق عن وجوب استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين نوعية حياة البشر وليس لمفاجمة الأزمات الإنسانية.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام موزامبيق بجميع الجهود والتدابير والمبادرات المفضية إلى تعزيز السلام والأمن في العالم، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية.

**السيدة سانثيس إسكيريرو (إكودور) (تكلمت بالإسبانية):** أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته. وأرحب بحضور ممثل جمهورية كوريا في جلسة اليوم.

تكرر إكودور إدانتها القوية لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً نوعاً جديداً من القذائف التسييرية العابرة للقارات في 13 نيسان/أبريل. ونعرب عن تضامننا مع كوريا الجنوبية واليابان، اللتين يتعرض سكانهما للتهديد الذي يشكله إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجارب.

إن عملية الإطلاق ليست حدثاً معزولاً، وهي تمثل مرة أخرى استخفافاً بأحكام مجلس الأمن. وفي هذا السياق، أكرر التأكيد على أن المجلس أعرب، من خلال القرار 2397 (2017) المتخذ بالإجماع،



حيوية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى السماح للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بالعودة إلى البلد واستئناف عملها لصالح شعب ذلك البلد.

إن الاستفزات المستمرة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين. ويجب على مجلس الأمن أن يبدى عزمًا واضحًا بشأن تلك المسألة الحاسمة الأهمية ويجب أن نجد سبيلا للمضي قدما من خلال الحوار.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

منذ بداية هذا العام، اجتمع مجلس الأمن خمس مرات بشأن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجاء ذلك بأشكال مختلفة وبناء على طلب بعض الدول. وقد استجابت روسيا، كونها رئيسا مسؤولا للمجلس، لطلب بعض الوفود عقد جلسة أخرى بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، فإننا نعارض بشدة، بصفتنا الوطنية، الاتجاه إلى جعل هذه الجلسات تقليدا في المجلس لغرض الدعاية وممارسة الضغط.

ويقول بعض أعضاء المجلس إن رغبتهم في مناقشة الحالة تحركها شواغل جدية بشأن التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية. والواقع أن الحالة متوترة جدا. بيد أن بعض البلدان التي تطلب إجراء هذه المناقشات، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، مشاركة بشكل مباشر في التصعيد الأخير. ولم نسمع أي شيء جديد اليوم. فمرة أخرى، نُقدم إلينا رواية منحازة للأحداث تُختار فيها الأطراف المذنبة مسبقا ويجب أن تكون الاستجابة المتوقعة للحالة هي نفسها استجابة واشنطن.

إن موقف روسيا من هذه المسألة معروف جيدا. فنحن نعارض أي نشاط عسكري قد يهدد أمن شبه الجزيرة الكورية وبلدان شمال شرق آسيا. وذكرنا مرارا وتكرارا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الحالة في شبه الجزيرة الكورية بمنظور شامل. فلا يمكننا أن نفي بفعالية بمسؤوليتنا عن التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن إلا عندما نرى الصورة الكاملة للتطورات في منطقة معينة ونفهمها.

ولم تسفر أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا عن زيادة حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة الأوسع نطاقا. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكها الصارخ لقرارات مجلس الأمن وتعرّض الأرواح للخطر مرة تلو الأخرى. وينبغي للمجلس أن يوجد صفة في إدانة الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما يجب علينا أن نعزز الامتثال لنظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 1718 (2006)، والذي لا يزال حاسم الأهمية في إبطاء تطوير القدرات النووية والتسليحية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جميع الدول الأعضاء على التقيد بنظام الجزاءات ومكافحة الجهود المتواصلة التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتهرب من الجزاءات.

وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن أفضل سبيل للمضي قدما هي عودة بيونغ يانغ إلى طاولة المفاوضات واختيار الدبلوماسية والحوار بدلا من الاستفزاز والتصعيد. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب غير القانونية والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتخلي عن جميع برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية وبرامج القذائف ذات الصلة وتنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي.

لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد قدرت الأمم المتحدة في عام 2022 أن أكثر من 5 ملايين شخص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. وقبل ذلك العام، شملت الأعمال المنفذة للحياة التي كانت مجموعات الإغاثة تضطلع بها توفير المياه النظيفة والأدوية للأطفال ودعم قطاع الزراعة لمعالجة العجز المزمن في إنتاج الغذاء وتنفيذ برامج تغذية متخصصة لمن يعانون من سوء التغذية. وقد توقفت جميع تلك البرامج تقريبا، فيما لا يزال الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحاجة إلى مساعدات إنسانية

حلول مقبولة لدى الجميع وتسوية الحالة في شبه الجزيرة الكورية على نحو يراعي مصالح جميع الأطراف. ولا تزال مقترحاتنا مطروحة على الطاولة، ونحن على استعداد لإجراء مناقشة موضوعية بشأنها. ونحن مقتنعون بأن غالبية أعضاء المجلس مهتمون أيضا بالتوصل بشكل مشترك إلى حلول استشرافية. وندعو البلدان القليلة التي تعرقل تلك العملية إلى إعادة النظر في النهج الذي تتبعه والبدء في العمل لتحقيق تلك الغاية. بيد أن ذلك يتطلب تغييرا جوهريا في نهجها، وهو ما نعلق عليه، للأسف، آمالا ضئيلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

**السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة لمجلس الأمن. وأعرب عن امتناني أيضا للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. تدين جمهورية كوريا، بأشد العبارات، استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق القذائف التسيارية، بما في ذلك إطلاقها لقذيفة تسيارية عابرة للقارات في 13 نيسان/أبريل، بالتوقيت المحلي، وذلك في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن. وقد أعلنت وسائل الإعلام الحكومية في بيونغ يانغ أن زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان حاضرا لمشاهدة عملية الإطلاق وأنها كانت أول تجربة لنوع جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات المزودة بمحركات تعمل بالوقود الصلب.

وقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منذ بداية عام 2022، أكثر من 80 قذيفة تسيارية، بما في ذلك 11 قذيفة تسيارية عابرة للقارات. إن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مهووس تماما ببرامجه غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل على الرغم من المعاناة الشديدة والمستمرة لشعبه. وبهولنا أن نشاهد كيف تتجاهل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القواعد الدولية تجاهلا تاما وتستعزز على نحو شنيع بمهام وسلطات مجلس الأمن والأمين العام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتهدد كل ذلك. ومن المؤسف أيضا أن مجلس

وينسى ممثلو بعض الدول الذين تكلموا بإسهاب اليوم عن أهمية التمسك بقرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دائما أن تلك القرارات تتوخى أيضا اتخاذ خطوات للتوصل إلى حل سياسي - دبلوماسي، وهو ما لا يعني إصدار تصريحات إعلانية، بل اتخاذ خطوات عملية محددة ينبغي أن تبين التزاما حقيقيا باستئناف الحوار وسبلا مقبولة بشكل متبادل لتسوية الحالة. ونحن على اقتناع راسخ بأن جميع المناقشات في مجلس الأمن يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق نتائج.

بيد أن الصورة مختلفة تماما في الممارسة العملية - تدريبات عسكرية تهديدية تحاكي ضربات موجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ ومزيد من الجزاءات الانفرادية غير المشروعة التي لا تراعي الحالة الإنسانية في كوريا الشمالية وبيانات مسببة يُدلى بها في قاعة مجلس الأمن. ونؤكد مرارا وتكرارا أن الحالة في المنطقة تدور في حلقة مفرغة. ونرى أن الزيادة الحادة في النشاط العسكري في شمال شرق آسيا قد نجمت عن الأهداف غير المسؤولة لواشنطن وحلفائها التي ترمي إلى ممارسة ضغط قوي على بيونغ يانغ عن طريق فرض الجزاءات في إطار ما يسمى باستراتيجية الردع الموسع.

ويثير ذلك تساؤلا حول الأهداف التي تسعى واشنطن وحلفاؤها إلى تحقيقها. ومقترنة بتعزيز الولايات المتحدة لعقيدتها الأمنية الأحادية الجانب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ورغبتها في إحداث مزيد من الانقسامات في المنطقة، فإن العسكرة المتسارعة لشمال شرق آسيا تتخذ طابعا مدمرا بشكل واضح. وخير دليل على ذلك الشراكة التي أقيمت بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والتي تثير خطتها شواغل جدية، بما في ذلك في سياق الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في الختام، نود أن نؤكد على أن تكرار الإعراب عن نفس المواقف في مجلس الأمن شهرا بعد شهر، دون أن يتبع ذلك تحقيق نتائج ملموسة، يمكن أن يقوض سلطة المجلس. وقد اقترحنا مرارا وتكرارا، بالاشتراك مع الصين، مبادرات ملموسة ترمي إلى إيجاد

الديمقراطية في الخارج إلى ولاياتهم القضائية وضمان عدم تجديد أو منح تصاريح العمل لهم، بما يتفق مع القرار 2375 (2017).

ويجادل البعض بأن الجزاءات غير فعالة في إبطاء برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل. بيد أن الجزاءات ما فتئت، إلى حد ما، تحد من تدفقات الإيرادات غير المشروعة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكي تكون الجزاءات فعالة تماما، يجب أن ينفذها الجميع تنفيذا كاملا، بمن فيهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن.

وأود أن أكون واضحا تماما مرة أخرى. إن الحجة القائلة بأن استمرار استنزافات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بالقذائف تتجم أساسا عن المناورات العسكرية بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة هي ببساطة حجة لا تتسق مع الحقائق. وتجري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجارب خطيرة وفقا لقواعد اللعبة الخاصة بها. وقالت بيونغ يانغ بوضوح أنه تم إعداد إطلاق ما يسمى بهواسونغ-18 الأسبوع الماضي بموجب خطتها طويلة الأجل. ووفقا لإعلان رسمي صدر عن معهد وطني لأبحاث علوم الدفاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فإن المعهد أجرى تجارب لطائرة مسيرة هجومية نووية تحت الماء، والتي كانت قيد التطوير منذ عام 2012.

ومن المحزن أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الحالة الأولى والوحيدة لبلد يسيء استخدام نظام معاهدة عدم الانتشار ثم يطور علنا أسلحة نووية ومنظومات إحصالها. والأمر المخيف هو أنه إذا تم التغاضي عن تلك الحالة فقد لا تكون الأخيرة.

إن كيفية رد مجلس الأمن على الاستنزافات النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستكون بمثابة اختبار حاسم لمصادقية مجلس الأمن وجدواه، فضلا عن دوره في دعم النظام العالمي لعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بموجب نظام معاهدة عدم الانتشار، أي الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، أن تتحمل مسؤولية استثنائية.

الأمن قد التزم الصمت منذ استخدام عضوين دائمين حق النقض في أيار/مايو الماضي، مما أدى إلى إصابة المجتمع الدولي بتبدل الإحساس إزاء التطورات الخطيرة التي تتكشف في شمال شرق آسيا.

ومنذ العام الماضي، شهدنا بوضوح العدد المتهور من التجارب التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمنظومات إحصال من شتى الأنواع ولمختلف الأغراض. وكل عملية إطلاق تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسمح لبيونغ يانغ بالمضي قدما في تطوير منظومات الأسلحة النووية الهائلة والمتزايدة التطور. وحتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكسب ما يكفي من الوقت للمضي قدما في برامجها غير القانونية النووية والمتعلقة بالقذائف وفقا لخطتها الخاصة، التي تهدف إلى نشر ترسانتها النووية من أجل التشغيل الكامل، مع الاستفادة من ضعف تنفيذ جزاءات مجلس الأمن، وشل مجلس الأمن.

وفي ذلك السياق المقلق جدا، أود أن أبرز الحاجة إلى تعزيز تعاوننا لقطع مصادر إيرادات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامجها لأسلحة الدمار الشامل. تستفيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استفادة هائلة من أنشطتها الإلكترونية الخبيثة ومن العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات في الخارج الذين يحملون هويات وجنسيات مزورة في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على السلام والأمن الدوليين. وينبغي لمجلس الأمن أن يفعل المزيد لمنع تلك المسألة ومكافحتها.

وأود أيضا أن أذكر بأننا جميعا هنا مطالبون، وفقا للقرار 2397 (2017)، بإعادة جميع عمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلا في إطار الولايات القضائية للدول الأعضاء إلى وطنهم. ومع ذلك، من المعروف أن عددا كبيرا من العمال ما زالوا يعملون في الخارج. وهذا مصدر قلق بالغ، بالنظر إلى أن الإيرادات التي يدرها هؤلاء العمال تسهم في البرامج غير القانونية لأسلحة الدمار الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعادة عمال جمهورية كوريا الشعبية

تلك الشراكة تهدف إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار. إن تأكيدات روسيا بأن شراكتنا الثلاثية تمثل خطر في مجال الانتشار هي ببساطة كاذبة، وهم يعرفون ذلك. وبموجب الشراكة الثلاثية، من المتوقع أن تحصل أستراليا على غواصات مسلحة بأسلحة تقليدية وتعمل بالطاقة النووية لتحديث أسطولها من الغواصات. وتشغل روسيا والصين بالفعل غواصات تعمل بالطاقة النووية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وحول العالم. وقد أعلنت أستراليا أنها لا تسعى ولن تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية وتظل ملتزمة بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار. وأستراليا دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وستظل كذلك، كما أوضحت الحكومة الأسترالية باستمرار.

ثانياً، سمعنا أن الولايات المتحدة وحدها هي التي تدين الأعمال هنا في المجلس. وإذا عدنا إلى الوراء، ويمكن جميع الأعضاء من الاطلاع على بياناتهم، لم يكن هناك تقريباً عضو في المجلس لم يدن تلك الأعمال. فهي تُدان بشدة من قبل الجميع، باستثناء بلدين. وهذان البلدان يعرفان نفسيهما.

ثالثاً، كانت هناك تعليقات بشأن الجزاءات. إن الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي من صنعها. وكما سمع الأعضاء للتو من الأمين العام المساعد، يمكن لكيم جونج أون أن يخفف من معاناة شعبه فوراً بالسماح لمنظمات المعونة الدولية بالعودة إلى البلد، وأيضاً بالاستثمار في رفاه شعبه بدلاً من برنامجه غير المشروع للأسلحة. ويسمح المناخ السياسي القمعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحكومة بتحويل حصة كبيرة من مواردها إلى تطوير الأسلحة من دون تعليق السكان على ذلك، وليس من مسؤولية النظام الدولي تمويل برنامج إنساني يسمح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام أموالها الخاصة لتمويل برنامج لأسلحة الدمار الشامل.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** لم أكن أنوي الإدلاء ببيان ثانٍ. ولكنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأوضح موقفنا

إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخطير إلى حيازة الأسلحة النووية لن يؤدي إلا إلى زيادة توطيد تحالفنا وتعزيز قدراتنا الموسعة في مجالي الردع والدفاع، على الرغم من أننا لا نزال منفتحين على أي حوار ودبلوماسي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدون أي شروط مسبقة.

إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور إلى امتلاك ترسانة النووية وسيطرتها الشمولية على شعبها وجهان لعملة واحدة. ومن أجل الحفاظ على نظامها الفريد، ترتكب سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه، تعطي الأولوية لبرامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية قبل سكانها. وكلاهما مرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض ويسرعان من المعاناة الإنسانية لشعبها.

ويحث وفدي جميع أعضاء المجلس على دعم إحياء جلساته العلنية بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي يبقيها المجلس قيد نظره. وفي ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، ينبغي أن نتعامل بفعالية مع مسائل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعدم الانتشار النووي وحقوق الإنسان على حد سواء وبطريقة شاملة.

وفي الختام، نغتنم جمهورية كوريا هذه الفرصة لتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة مرة أخرى على الاستجابة لما أظهرناه من حسن نية ونداءاتنا المتكررة لإجراء حوار صادق، بدلاً من اتخاذ المزيد من الإجراءات التصعيدية.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** لم أكن متأكدة من رغبتني في أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أعتقد أن من المهم أن أصح بعض التعليقات التي أدلى بها زميلنا الروسي. وأود أن أفعل ذلك بشأن ثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بالشراكة الأمنية الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، قلنا مراراً وتكراراً في المجلس إن

ولا يمكننا أن نقول إن هذه الأعمال لا علاقة لها بالحالة في شبه الجزيرة الكورية. فهذه المعايير المزدوجة ستقوض بشكل خطير جهود المجتمع الدولي لدعم معاهدة عدم الانتشار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعتقد أنني سأجنب أعضاء المجلس عناء إدلائي ببيان ثان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي، لأنني أعتقد أننا قلنا كل ما أردنا قوله في بياننا السابق الذي أدلينا به بصفتنا الوطنية. (تكلم بالروسية)

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 16/30

بشأن مسألة التعاون بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (شراكة أوكوس).

وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الغواصات النووية بين دول شراكة أوكوس، فإن الحقائق مطروحة على الطاولة وواضحة تماما. وهذا النوع من التعاون يستلزم في جوهره نقلا غير مسبوق لأطنان من المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة من دول حائزة لأسلحة نووية إلى دولة غير حائزة لأسلحة نووية. وهذا مثال صارخ على الانتشار النووي. والدولة غير الحائزة لأسلحة نووية التي تقبل المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة تتخطى العتبة النووية. ويشكل التعاون في مجال الغواصات النووية بين دول شراكة أوكوس انتهاكا خطيرا لغرض ومقصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويكشف عن الوجه الحقيقي للبلدان المعنية في تجاهل التزاماتها فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي وشواغل المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة.